



ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان
Maat For Peace, Development, and Human Rights

تقرير مقدم إلى آلية الاستعراض حول خضوع دولة البحرين للمراجعة

مقدم إلى: المفوضية السامية لمجلس حقوق الإنسان لاستكمال متطلبات التقرير المقدم من دولة البحرين إلى آلية الاستعراض الدوري الشامل كأحد الآليات التابعة لمجلس حقوق الإنسان.

مقدم من: مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان (حاصلة على المركز الاستشاري بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة).

التاريخ: مارس 2022

مقدمة:

إيمانًا بالدور الذي باتت تضطلع به الآليات الدولية لحقوق الإنسان بما فيها آلية الاستعراض الدوري الشامل في تعزيز وحماية وتحسين أوضاع حقوق الإنسان في جميع البلدان، ناهيك عن دورها في التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان في مختلف دول العالم، وإنطلاقاً من الغاية المثلى لمنظمات المجتمع المدني في مجموعها والمتجسدة في السعي الدؤوب لحماية حقوق الإنسان الأساسية كافة، فإنه أضحت من الأهمية بمكان لمؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان تقديم تقريرها المعني بمراجعة حالة حقوق الإنسان في البحرين إلى آلية الاستعراض الدوري الشامل قصد الوقوف على تطورات الأوضاع الحقوقية في البحرين منذ خضوعها للاستعراض الأخير في مايو 2017، وغية تقييم مدى التزام الدولة الطرف بتنفيذ التوصيات والتعهدات التي التزمت بها خلال جلسة الاستعراض الدوري الثالثة.

وقد تلقت 139 رسالة 175 رسالة 36 رسالة¹،

نطاق الالتزامات الدولية والتعاون مع الآليات والهيئات الدولية لحقوق الإنسان

وجهت لدولة البحرين العديد من التوصيات بشأن النظر في التحفظات التي أبدتها على الاتفاقية المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد

¹ Bahrain, Third Review Session 27, UPR-INFO, 2017. <https://cutt.us/sxBj4>



Organization in special consultative status with the Economic and Social Council since 2016

Headquarters:148 Misr Helwan El-Zyrae Road, El Matbaa Sq, Hadayek El Maadi, 4th Floor, No 41, Cairo, Eg

Maat Training Center: 380 Corniche El Nil St., Gawharet El Maadi Tower,38th Floor, Tower B, Cairo, Egypt

490 El Maadi

www.maatpeace.org

maat@maatpeace.org

00(20) (2) 25266026

00(20) (2) 25266019



+201226521170

المرأة، وكذلك التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، وأيضاً التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، وتحت **مؤسسة ماعت** دولة البحرين بشكل خاص بضرورة الانضمام إلى البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ وذلك لإلغاء عقوبة الإعدام، ودراسة الانضمام إلى البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأيضاً البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية، فضلاً عن أهمية الانضمام إلى الاتفاقية المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية لعام 1954، والاتفاقية المتعلقة بخفض حالات انعدام الجنسية لعام 1961، وبالإضافة إلى التصديق على الاتفاقية المتعلقة بوضع اللاجئين لعام 1951، وبروتوكولها لعام 1967.²

الحق فى حرية الرأى والتعبير والتجمع السلمى وتكوين الجمعيات والانضمام إليها

قدمت للبحرين عدد من التوصيات التي تطالبها بتعزيز الحق فى حرية الرأى والتعبير والحق فى التجمع السلمى وتكوين الجمعيات، وعلى الرغم من ذلك مازالت بعض القيود مفروضة على هذا الحق، فمازال هناك 6 صحفيين معتقلين فى البحرين³، كما أنه تم توقيف ما لا يقل عن 58 شخص ما بين يونيو 2020، ومايو 2021؛ بسبب أنشطتهم على الإنترنت⁴، وأيضاً تقييد مملكة البحرين عمل الصحفيين العاملين بالوسائل الإعلامية الأجنبية داخل الدولة، فضلاً عن وجود قيود لعمل المنظمات غير الحكومية، وخاصة تلك التي تعمل فى المجال الحقوقي، ويتعرض النشطاء والحقوقيين للملاحقات الأمنية⁵.

وفى سياق متصل، عملت السلطات البحرينية بتقييد حرية المحتوى على الإنترنت، وذلك بعد أن قامت بتعديل قانون الصحافة؛ ليشترط تسجيل مواقع الأخبار والبث الإذاعي، والحصول على موافقة وزارة الإعلام، ومنع وسائل الإعلام الإلكترونية من نشر محتوى يتعارض مع "المصلحة الوطنية" أو الدستور، وهي مصطلحات فضفاضة⁶.

مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

يُعتبر التعذيب جريمة مُعاقب عليها قانوناً وفقاً لتشريعات مملكة البحرين، وقد كفل القانون البحريني سبل الانتصاف لكل من يدعى التعذيب من خلال اللجوء إلى وحدة التحقيق الخاصة، وتشيد **مؤسسة ماعت** بمواءمة مواد القانون البحريني المتعلقة بالتعذيب مع الاتفاقية الدولية المتعلقة بمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، إلا أن هنالك دواعى قلق مثارة جراء ارتفاع أعداد أحكام الإعدام مؤخراً بشكل كبير، والذين وصل أعدادهم إلى 51 حكم فى 2021، ووفقاً لتقارير حقوقية فقد تعرض عدد من الموقوفين للتعذيب⁷.

ففى 22 نوفمبر 2021 تم القبض من قبل رجال شرطة على (م. س)، وهو طالب جامعى فى سنته الأولى فى جامعة البحرين، ، وقد تم ضربه على وجهه، وعلى جميع أنحاء جسده، واستمر استجوابه 10 أيام دون

² Bahrain, OHCHR, Ratification Status for Bahrain. <https://cutt.us/EdhOj>

³ Number of journalists imprisoned around the world sets new record, Committee to protect Journalists, 8 Dec 2021. <https://cutt.us/2oDiC>

⁴ Bahrain, Freedom House, country Profile. [Bahrain: Country Profile | Freedom House](https://freedomhouse.org/country/bahrain)

⁵ Bahrain, , Freedom in the World 2022, Freedom House. [FIW 2022 PDF Booklet Digital Final Web.pdf](https://freedomhouse.org/fiw-2022-pdf-booklet-digital-final-web.pdf)

⁶ Unsafe anywhere: women human rights defenders speak out about Pegasus attacks, Access Now, 17 Jan 2022. <https://cutt.us/PZFYk>

⁷ From Uprising to Executions, Bird & Reprieve, 2021. [Reprieve BahrainDeathPenalty 24.06.2021 25.pdf](https://bird.org.uk/reprieve-bahrain-death-penalty-24.06.2021-25.pdf) (birdb.org)

محامي⁸، وأيضاً تم اعتقال فارس حسين حبيب، وهو طالب يبلغ من العمر 18 عاماً، وقد تعرض للضرب والاعتقال دون مذكرة توقيف أثناء عملية مدهامة منزله⁹.

وفى هذا الصدد، ونتيجة غياب الرعاية الصحية فقد توفى ثلاثة سجناء على الأقل خلال عام 2021؛ بسبب عدم توافر رعاية طبية كافية، وهم عباس مال الله بنوبة قلبية؛ وحسن عبد النبي¹⁰، وكذلك حسين بركات والذي توفى بسبب ما يشتبه أنه مضاعفات الإصابة بفيروس كورونا¹¹.

وتخشى **مؤسسة ماعت** من أن أمانة التظلمات ووحدة التحقيق الخاصة اللذين تم إنشائهما من قبل السلطات البحرينية لا تمارس عملها بطريقة مناسبة، وتوصى المؤسسة الحكومة البحرينية بإنشاء هيئة مستقلة تماماً وذات آلية عمل قوية وفعالة؛ للتحقيق فى الانتهاكات المتعلقة بالتعذيب، والعمل على إنائها، وتقديم المسؤولين والجناة إلى العدالة، وجبر الضحايا وتعويضهم مادياً، فضلاً عن السماح للمقررين الخواص ذات الصلة بالتحقيق فى انتهاكات حقوق الإنسان فى السجون البحرينية.

حقوق المرأة

في خطوة ايجابية انضمت مملكة البحرين إلى الاتفاقية المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة فى 2002، إلا إنها أبدت تحفظها على المادة (2)، والمتعلقة بالتمييز ضد المرأة، والمادة (9) الفقرة الثانية، والتي تنص على المساواة فى الحقوق بين الرجل والمرأة فيما يتعلق بمنح المرأة الجنسية لأطفالها، والمادة (15) الفقرة الرابعة، والمتعلقة بحرية اختيار المسكن والإقامة، والمادة (16) المتعلقة بالمساواة فى الزواج والحياة الأسرية، والمادة (29) الفقرة الأولى، والمتعلقة بالتحكيم فى حالة النزاع بين دولتين أو أكثر حول تفسير وتطبيق الاتفاقية، ثم تبع ذلك إعادة مملكة البحرين صياغة بعض التحفظات لجعل البحرين ملتزمة بتنفيذها دون إخلال بأحكام الشريعة الإسلامية وذلك فيما يخص المادة 2 والمادة 16 والمادة 15 الفقرة (4)، وأبقت البحرين تحفظها حتى الآن بشأن المادة 9 الفقرة (2) التي تدعو إلى المساواة فى الحقوق بين الرجل والمرأة فيما يتعلق بمنح المرأة الجنسية لأطفالها وعلى المادة 29 الفقرة (1) فيما يتعلق بالتحكيم فى حالة النزاع بين دولتين أو أكثر حول تفسير وتطبيق الاتفاقية¹².

كما تُشيد **مؤسسة ماعت** بالخطوة الإيجابية التي قامت بها وزارة العمل والتنمية الاجتماعية البحرينية؛ حيث ألغى القرار رقم (51) الصادر فى أغسطس 2020، اللائحة التي تُتيح مهناً محدودة للنساء، ولكن تخوفات بشأن المادة 31 من قانون العمل فى القطاع الأهلي لعام 2012، والتي تُتيح للوزير الاحتفاظ لنفسه بسلطة فرض مثل هذه القيود¹³، وبالإضافة إلى أن برامج التمكين والتوازن وتكافؤ الفرص الخاصة بالمرأة، تظهر الواقع الفعلى للصور النمطية المتغلغلة فى المجتمعات العربية، وأنه هناك مقاومة حقيقية للمساواة بين الجنسين، وبالرغم من أن الدستور البحريني هو الأول عربياً الذى نص على المساواة فى الحقوق السياسية للمرأة والرجل، إلا أن قانون أحكام الأسرة، وأحكام قانون الجنسية، ومواد قانون الحماية من العنف الأسرى، ما زالت بها عدة شواغل وخاصة أنها تجد تعريفات غير موحدة، فضلاً عن تغلغل الموروث الاجتماعى بميزانه المائل لغير صالح المرأة.

⁸ ملفات الاضطهاد: محمد عبد الجبار سرحان، أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان فى البحرين، 17 مارس 2022.

<https://cutt.us/YwqVW>

⁹ ملفات الاضطهاد: فارس حسين سلمان، أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان فى البحرين، 10 مارس 2022. <https://cutt.us/dHZ50>

¹⁰ البحرين، هيومن رايتس ووتش، التقرير العالمى، أحداث عام 2021. <https://cutt.us/rIC3T>

¹¹ البحرين: وفاة سجين فى سجن جو تحذير من إخفاقات جهود الحد من إصابات فيروس كوفيد-19، العفو الدولية، 14 يونيو 2021.

<https://cutt.us/6gZEE>

¹² تقرير: حقوق المرأة فى البحرين .. أعلام مؤخلة، أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان، 24 يناير 2022. <https://cutt.us/9DGIK>

¹³ البحرين، التقرير العالمى 2020-2021، العفو الدولية، صفحة رقم (<https://cutt.us/LjUvi>) 60.

وفى هذا الصدد، فقد أفادت العديد من التقارير إلى انتشار العنف الأسرى ضد المرأة، والتمييز القائم على نوعهن، وظل قانون الجنسية البحريني مصدر قلق بالغ إذ أنه يؤدي إلى ازدياد أعداد الأطفال "عديمي الجنسية"، وهم فئة لا يكون لهم الحق الكامل والميسر للوصول إلى الخدمات المختلفة في الدولة؛ بل تكون خدماتهم وحركاتهم مقيدة جداً، وقد عانى أربعة أطفال من عائلات بحرينية في عام 2021؛ بسبب حرمانهم من الجنسية، وفضلاً عن نص المادة (224) من قانون العقوبات على عقوبة السجن المؤبد لمن يتعدى جنسياً على امرأة؛ إلا أن المادة (353) من نفس القانون رقم 15 لعام 1976، تمنحه الحق في النجاة من العقوبة إذا تزوج المرأة التي اغتصبها أو اعتدى عليها.

كما يظهر التقرير الإحصائي للربع الثاني من العام 2021، والصادر عن الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي تفاوتاً واضحاً في الأجور بين الجنسين، فإن الرجال يكسبون 876 ديناراً بحرينياً في المتوسط شهرياً في القطاع العام، بينما تحصل المرأة على 774 ديناراً بحرينياً، وأما في القطاع الخاص يظهر التفاوت بنسبة أعلى حيث يبلغ متوسط الراتب للرجال 855 ديناراً بحرينياً و 603 ديناراً بحرينياً للنساء¹⁴.

كما انه هناك تقارير تكشف عن وجود 16 ألف امرأة معنفة معلقة تطلب الطلاق، مع حالات كثيرة منها تجاوزت مدة النظر فيها عشر سنوات، وبالرغم من صدور قانون الحماية من العنف الأسرى في 2015، ولكنه أغفل العديد من النقاط الهامة التي نصت عليها المواثيق الدولية المتعلقة بالمرأة؛ كالعقوبات الرادعة لمرتكبي جرائم العنف الأسرى، وتجرىم الاغتصاب الزوجي، وفضلاً عن أن المادة (334) من قانون العقوبات البحريني تخفف العقوبة المفروضة على مرتكبي جرائم الشرف، وأما فيما يتعلق بقانون الجنسية لعام 1963، فقد كرس التمييز في الحصول على الجنسية بين المرأة المتزوجة من أجنبي والبحريني المتزوج من أجنبية؛ فلا يحق للمرأة البحرينية بموجب القانون نقل جنسيتها إلى أطفالها بعكس الحال مع الرجل الذي يستطيع نقل جنسيته لأطفال، ولو كانت زوجته غير بحرينية¹⁵.

حقوق الطفل

ترحب **مؤسسة ماعت** بإصدار القانون رقم 4 لعام 2021، والمتعلق بالعدالة الإصلاحية للأطفال وحمايتهم من سوء المعاملة، في 14 فبراير 2021، والذي رفع سن المسؤولية الجنائية من 7 إلى 15 عاماً، وعرف الطفل على أنه أي شخص دون الـ18 عاماً، ونص على محاكم خاصة بالأطفال ومرافق احتجاز منفصلة لهم¹⁶، إلا أنه لدينا بواعت قلق شديدة بشأن احتجاز ستة من الأطفال البحرنيين من قرية سترة منذ 27 ديسمبر 2020؛ وتتراوح أعمار الست أطفال ما بين 14 و15 سنة، ولم تعط السلطات البحرينية هؤلاء الأطفال أو ذويهم أي تبرير مكتوب لسبب احتجازهم لأسابيع، ورُفضت طلبات الأهالي الحضور أثناء استجواب أبنائهم أو زيارتهم¹⁷، وعليه لا بد من الإطلاق الفوري لسراح هؤلاء الأطفال، الذين حكم عليهم سنة في السجن؛ من أجل العودة إلى عائلاتهم ومواصلة تعليمهم، وفضلاً عن ضرورة فتح تحقيق نزيه في مزاعم إساءة معاملتهم¹⁸.

¹⁴ نفس المصدر السابق.

¹⁵ نفس المصدر السابق.

¹⁶ حميدان يشيد بتفضل ملك البلاد المفدى بإصدار (قانون العدالة الإصلاحية للأطفال)، وكالة أنباء البحرين، 17 فبراير 2021.

<https://cutt.us/aPeZi>

¹⁷ منظمات حقوقيتان: اعتقال أطفال في دار للأيتام بالبحرين لا يمثل تحسناً في إصلاحاتها التي روجت لها، الجزيرة، 8 فبراير 2022.

<https://cutt.us/qVN3T>

¹⁸ منظمة ADHRB تدعو المجلس إلى الضغط على البحرين لإطلاق سراح أطفال سترة القاصرين المنتهكة حقوقهم، أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان، 16 مارس 2022. <https://cutt.us/OgLNW>

حقوق العمال المهاجرين

تعتبر مملكة البحرين عضو في منظمة العمل الدولية منذ عام 1977، وقد صدقت على 10 اتفاقيات لمنظمة العمل الدولية، بما في ذلك خمس من الاتفاقيات الأساسية الثماني، وفي عام 2000، أطلقت منظمة العمل الدولية برنامجاً تجريبياً للعمل اللائق في البحرين يهدف إلى تعزيز القدرة الوطنية على دمج العمل اللائق في السياسات الوطنية من خلال التركيز على سياسة التنمية الاجتماعية والتأمين ضد البطالة والحوار الاجتماعي، وفضلاً عن أنه في العام 2017، أقرت مملكة البحرين نظام تصريح عمل جديداً ومرناً يسمح للعمال المهاجرين ذوي الوضع "غير النظامي"، أو الذين تم شطبهم من السجل التجاري، بالحصول على تصريح عمل والعمل بشكل قانوني في البلد لمدة عامين، والتي بدأت هيئة تنظيم سوق العمل بتطبيقه فيما بعد، وكما تم إدراجهم في برنامج التطعيم ضد كورونا، وتم استحداث عقداً موحداً خاص بعاملات المنازل يتضمن تفصيلاً لطبيعة الوظيفة المشغولة، وساعات الراحة، وأيام الأجازة¹⁹.

وفي سياق متصل، فيساهم العمال المهاجرين في البحرين بأكثر من 80% في هيئة التأمين الاجتماعي، وقد بلغ إجمالي مساهمات العمال الأجانب نحو 57.5 مليون دينار في الفترة من 2018 وحتى أكتوبر 2020، ولكن في تلك الفترة ذاتها لم يستفد سوى 31 عامل مهاجر من الصندوق، وصرف لهم 20.000 دينار بحريني، ودفعت الحكومة البحرينية إعانات بدل التعطل إلى ما يزيد عن 28.000 مواطن في 2021 فقط، وهو ما يؤكد على أن نظام العمالة البحرينية حرم أغلب العمال الأجانب من الاستفادة من مزايا صندوق التعطل²⁰، وكما أن نظام الحماية القانونية لعاملات المنازل في البحرين هو الأضعف بين دول الخليج، ففي حين تم تضمين "عاملات المنازل" في 13 مادة، وبإبين من قانون العمل لعام 2012، وهي تتضمن أحكاماً مثل الإجازة المدفوعة، ومكافأة نهاية الخدمة والوصول إلى الوساطة حين نشوب النزاعات العمالية، إلى أنهن لازلن مستثنيات من بنود الحماية المهمة، مثل الحد الأدنى للأجر، وتحديد ساعات العمل، وساعات الراحة الإلزامية أو الإجازة الأسبوعية، ولا يتناول العقد الثلاثي الذي أقرته البحرين مؤخراً هذه الفجوات، إذ يعود الأمر لصاحب العمل ليقرر ساعات العمل، والحد الأدنى للأجر ووقت الراحة²¹.

التوصيات

توصى مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان؛ الحكومة البحرينية بالتالي:

- ضرورة النظر في التراجع عن التحفظات التي أبدتها بخصوص الاتفاقية المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.
- أهمية النظر في الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية التي لم تصبح طرفاً فيها بعد، وإبداء روح التعاون مع الإجراءات الخاصة بالأمم المتحدة، والآليات الدولية المعنية بحقوق الإنسان.
- فتح تحقيقات عاجله في مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان؛ كمراقبة النشاطات وتعذيبهم، وتقديم المسؤولين والجنات إلى المحاسبة.
- الإفراج الفوري وغير المشروط عن المعتقلين السياسيين والنشطاء ومدافعي حقوق الإنسان المحتجزين.
- دعوة المقررين الخواص والإجراءات الخاصة إلى زيارة مملكة البحرين، والسماح لهم بإجراء زيارات ميدانية لأماكن الاحتجاز داخل الدولة.

¹⁹ International Labour Organization, Bahrain. <https://cutt.us/jg8SJ>

²⁰ المهاجرون في البحرين يساهمون في صندوق التعطل، لكن نادراً ما يستفيدون من المزايا، العمال المهاجرون، 14 فبراير 2022.

<https://cutt.us/iY1FH>

² «إجراءات أكثر صرامة ضد عاملات المنازل الهاربات»: اقتراح في البرلمان البحريني مليء بالمعلومات المضللة، العمال المهاجرون، 21 فبراير 2021.

<https://cutt.us/nTbWl>

- التحقيق المستقل فى حالات التعذيب وإساءة المعاملة، وذلك من قبل لجنة وطنية مستقلة، ومن ثم إحالة المتورطين والجناة إلى العدالة.
- مواءمة التشريعات البحرينية مع مواد الاتفاقية المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإلغاء كافة القيود المفروضة على المرأة البحرينية وما تواجهه من تمييز، وخاصة فى موضوع نقل الجنسية إلى أطفالها بالمساواة مع الرجل.
- العمل على تمكين المرأة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، والقضاء على التمييز ضد المرأة، وتعزيز دورها فى المجتمع، والسماح لها بالمشاركة الفعالة فى قطاعات العمل المختلفة.
- إتاحة كافة الحقوق للسجناء والمعتقلين، وتمكين السجن أو المعتقل من الاتصال بذويه ومحاميه، وتقديم كافة الخدمات الصحية اللازمة له؛ بما يضمن استقرار وضعه الصحى داخل السجن إلى حين إنتهاء مدة اعتقاله.
- إدخال تشريعات قانونية حقيقية من شأنها ضمان حماية أفضل لحقوق العمال المهاجرين، ووضع آلية وقائية للعاملات المنزليات؛ تضمن عدم تعرضهم للعمل القسرى أو التعرض لإهانات الجسدية أو النفسية.